The Reality of Aid ASIA PACIFIC

مقدمة عن تاريخ التقشف وآثاره والبدائل المتاحة في المنطقة

أيار 2024

end austerity IN ASIA PACIFIC

الملخص التنفيذي

ولتعزيز نظام عادل ومستدام، ثمة حاجة لدراسة تدابير التقشف هذه وآثارها على منطقة آسيا والمحيط الهادئ وشعوبها، بالإضافة إلى تحديد وتسليط الضوء على البدائل التي تركز على الإنسان والتي من شأنها أن تعود بالنفع على الفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع. هذا وتستدعي المطالبة بتغيير النظام مواجهة الجهات .الفاعلة المعنية والدفع نحو إصلاحات سياسية من شأنها توفير تنمية مرتركزة على الإنسان وقائمة على الحقوق وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ هذا الدليل التمهيدي كجزء من حملتنا «إنهاء التقشف في آسيا والمحيط الهادئ» (RoA-AP) «لقد طورنا في منظمة» واقع المساعدة - آسيا والمحيط الهادئ لعام 2024 بهدف رفع مستوى وعي الشعوب بآثار التقشف في المنطقة وتعبئة أعضائنا وشبكاتهم لتعظيم الخطاب العام حول هذه القضية. وتهدف الحملة للتوقف عن تمكين سيطرة الشركات في البلدان النامية والقيام (IFIs) والمؤسسات المالية الدولية الأخرى (ADB) إلى الضغط على بنك التنمية الآسيوي بدلاً من ذلك بتقديم برامج .حقيقية نحو التنمية المستدامة الحقيقية

يناقش هذا الدليل التمهيدي بداية التاريخ الموجز للتقشف، من أصوله في إجماع واشنطن إلى تحولاته المفاهيمية المختلفة. ثم يشرح الدليل التمهيدي بالتفصيل التعبيرات السياسية المختلفة للتقشف والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لكل منها وتأثيرها المشترك على تعميق الأزمات التي من المفترض أنها مصممة لحلها. بعد ذلك تم التركيزعلى كيفية مساهمة التقشف في تفاقم انعدام الأمن من خلال تحليل اتجاهات الإنفاق العام في أربع مناطق فرعية: شرق آسيا والمحيط الهادئ، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا

ويختتم هذا التمهيد بنقطة أمل، مُسلِّطًا الضوء على انحراف العديد من الدول عن إجماع واشنطن نحو سياسات واستراتيجيات إنعاش بديلة تُركِّز على بناء الاقتصادات المحلية وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وهو ما تدعمه أجندة الأمم المتحدة للتنمية. ويُمثِّل إجماع الأمم المتحدة بشأن "التنمية للجميع" إطارًا بديلًا للتقشف، ويُوصي الحكومات الوطنية باستكشاف جميع الخيارات المكنة لتوسيع الحيز المالي، مثل إعادة تخصيص النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضريبية، والقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، وإدارة الديون عن طريق الاقتراض أو إعادة هيكلة الديون القائمة، وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات المساهمة في الحماية الاجتماعية

بالموازاة، يطرح عل المجتمع المدني والمنظمات الشعبية استلهام تجارب الدول الأخرى التي نجحت في شن حملات للضغط على الحكومات لإلغاء جميع إجراءات التقشف، والسعي للحصول على تعويضات من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية عن مسؤوليتها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهك حقوق الإنسان في نهاية المطاف. أما بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، وللتكفير عن تمسكها المُدمر بالتقشف، فيُوصى بأن تقوم بتوجيه البلدان نحو التعافي من خلال خلق فرص العمل وسياسات إعادة التوزيع التي تُعزز الحماية الاجتماعية الشاملة، وفي نهاية المطاف، مساعدة الحكومات على إعادة هيكلة ديونها، على الاقل، وعل الاكثر الغاء كل آداءات ديون الدول ذات الدخل المتوسط أوالمنخفض المستحقة خلال الجائحة وحتى .بعدها اذا لزمت الضرورة

اولاً: التقشف: لمحة تاريخية

يشير التقشف إلى مجموعة من السياسات المالية التي تهدف إلى «خفض كبير في عجز الموازنة الحكومية واستقرار الدين الحكومي من خلال خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، أو كليهما»[1]. وكثيراً ما تُروّج هذه التدابير على أنها «ضرورية لخفض الدين الحكومي إلى مستويات مستدامة»[2]. ويعتقد دعاة التقشف، حين يدفعون الحكومات إلى اعتماد تقليص الإنفاق العام، وتخفيف الضرائب واللوائح، وغيرها من التدابير «استعادة ثقة الشركات، مما يحفز ريادة الأعمال والاستثمار والإنعاش الاقتصادي»[3].

يحاول خبراء الليبرالية الجديدة إقناعنا بأن التقشف لم يصبح مصطلحاً شائعاً إلا بعد انهيار النظام المالي العالمي في عامي 2008 و2009، والذي تسبب في عجز عالمي يتراوح بين 3 و13 تريليون دولار، وهي تكلفة إنقاذ النظام المصرفي العالمي[4]. لكن التقشف اعتُبر النهج «المنطقي» - الاستجابة الافتراضية لفشل السوق - منذ بداية القرن العشرين، ولم يكن تتبع ظهوره ممكنا إلا بحلول القرن العشرين، لأن شروط تحقيقه لم تتوافر إلا خلال تلك الفترة. وقد أصبح مبدأً اقتصاديًا متميزًا في عشرينيات القرن الماضي، عندما أصبحت الدول كيانات مالية ضخمة بما يكفي لتخفيض ميزانياتها. وقد شهد انتعاشًا بالتزامن مع التحول النيوليبرالي في ثمانينيات القرن الماضي، والذي أثر على صنع السياسات الاقتصادية في دول الجنوب العالمي، ومكّن صندوق النقد الدولي من صياغة التقشف كضرورة سياسية تنموية، وهي مجموعة من الأفكار تُعرف باسم «إجماع واشنطن»[5].

صُيغ إجماع واشنطن عام 1989 لوصف مجموعة قياسية من التدابير السياسية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية. إلا أن الإجماع على إجماع واشنطن، سواء من مؤيديه أو منتقديه، هو أنه فشل في تحقيق النتائج الموعودة، بل أثر سلبًا على الدول التي كان من المفترض أن يساعدها على التعافي من الأزمة. انظر الجدول ١ لمقارنة سياسات إجماع واشنطن والمشورة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية بشأن سياسات الدول. وبينما أُضيفت بعض أبعاد العدالة، لم يتغير جدول الأعمال العام كثيرًا. لا تزال البلدان التي تعاني من قيود الديون والعجز تتلقى الدعم من خلال المشورة والإقراض لتبني سياسات التقشف بدلًا من إيجاد مصادر جديدة للمساحة المالية[6].

حتى قبل الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009، ثبت أن عقودًا من برامج التكيف الهيكلي في إطار إجماع واشنطن لها آثار ضارة، لا سيما على اقتصادات دول الجنوب. ويمكن استخلاص الدروس من عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في ثمانينيات القرن الماضي، والذي أظهر أن «معدلات الفقر ووفيات الرضع ارتفعت نتيجة سياسات التقشف التي فُرضت بشكل كبير على حكومات الدول النامية». دأبت اليونيسف، منذ عام 2010، على إصدار تحذيرات متكررة بشأن الآثار الاجتماعية السلبية وبدائل التقشف، وذلك لضمان «عدم معاملة الأطفال وأسرهم كأضرار جانبية في سياق التقشف والتعديل الاقتصادي[7]». بل إن البنك الدولي أقرّ في تقريره عن التنمية العالمية لعام 2008 بفشل التعديل الهيكلي:

> فكّك التعديل الهيكلي في ثمانينيات القرن الماضي النظام المعقد للهيئات العامة التي كانت تُتيح للمزارعين الوصول إلى الأراضي والائتمان ومدخلات التأمين والمنظمات التعاونية. وكان من المتوقع أن يُتيح إلغاء دور الدولة للقطاع الخاص تولي هذه الوظائف - مما يُخفّض تكاليفها، ويُحسّن جودتها، ويُزيل تحيزها الرجعي. لكن في كثير من الأحيان، لم يحدث ذلك. ففي بعض الأماكن، كان انسحاب الدولة مؤقتًا في أحسن الأحوال، مما حدّ من دخول القطاع الخاص. وفي أماكن أخرى، لم يظهر القطاع الخاص إلا ببطء وبشكل جزئي - مُقدّمًا خدماته بشكل رئيسي للمزارعين التجاريين، تاركًا صغار المزارعين عُرضةً لإخفاقات سوقية واسعة النطاق، وتكاليف ومخاطر معاملات عالية، وفجوات في الخدمات. وتفرض الأسواق غير المكتملة والفجوات المؤسسية تكاليف باهظة تتمثل في فقدان النمو وخسائر الرفاه بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، مما يهدد قدرتهم التنافسية، وفي كثير من الحالات، قدرتهم على البقاء[8].

end austerity IN ASIA PACIFIC

إجماع واشنطن، ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي	المؤسسات المالية الدولية منذ عام 2010
1. الانضباط المالي وخفض الإنفاق	نفس الشيء
2. إعادة توجيه النفقات العامة، مثل الإعانات (باستثناء الدفاع وعمليات إنقاذ الشركات)، لدعم النمو مع بعض النفقات المستهدفة المناصرة للفقراء	نفس الشيء
3. الإصلاح الضريبي، وتوسيع ضرائب الاستهلاك واسعة النطاق (مثل ضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات)، وخفض معدلات ضرائب الشركات، وضريبة دخل محدودة، وتجارة منعدمة/منخفضة، ورسوم ممارسة	بشكل عام، نفس الشيء
4. التحرير المالي (مثل تخفيف اللوائح الماليةبهدف تحقيق الكفاءة وزيادة المدخرات، وإغلاق/خصخصة بنوك التنمية العامة المتخصصة، وأسعار فائدة سوقية	نفس الشيء
5. أسعار صرف تنافسية	نفس الشيء
6. تحرير التجارة، نمو قائم على التصدير	نفس الشيء
7. الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر	نفس الشيء، التركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص
8. الخصخصة، وتعزيز القطاع الخاص، الموصوف بأنه فعّال، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص	نفس الشيء
9. تحرير القيود (إزالة أو تقليص اللوائح والقواعد والمعايير العامة المتعلقة بأنشطة القطاع الخاص)	نفس الشيء
10. ضمان حقوق الملكية	نفس الشيء
11. حوكمة الشركات	نفس الشيء
12. تقليص دور الدولة، الذي يُجسّد كمصدر لعدم الكفاءة والفساد، مما يُزاحم القطاع الخاص	نفس الشيء
13. أسواق عمل مرنة	نفس الشيء مع برامج سوق العمل النشطة
14. فتح حساب رأس مال "حكيم"	نفس الشيء؛ ولكن مع تدابير احترازية كلية لإدارة تدفقات رأس المال و السيطرة كملاذ أخير في مواجهة هروب رؤوس الأموال الكبيرة
15. بنوك مركزية مستقلة، استهداف التضخم	نفس الشيء
16. شبكات أمان اجتماعي دنيا	نفس الشيء
17. الحد من الفقر ، والقروض الصغيرة	نفس الشيء
18. إصلاح المعاشات التقاعدية، خصخصة المعاشات التقاعدية	إصلاحات المعاشات التقاعدية، تخفيض الضرائب مساهمات الضمان الاجتماعي مما يؤدي إلى برامج ادخار خاصة
19. تسويق الخدمات الاجتماعية، استرداد التكاليف، رسوم الاستخدام - سياسات اجتماعية دنيا	نفس الشيء
20. اهتمام محدود أو معدوم بالفئات الاجتماعية، وعدم المساواة، ومصادر الصراع الاجتماعي	تحليل عدم المساواة، والجنس، والفئات السكانية الضعيفة؛ بعض التدخلات المستهدفة

الجدول 1. سياسات إجماع واشنطن خلال ثمانينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثانية مقارنةً بالنصائح السياسية التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية منذ عام 2010 الدولارات الأمريكية

إيزابيل أورتيز وماثيو كومينز، التقشف: الوضع الطبيعي الجديد: إجماع واشنطن المتجدد 2010-2024 (نيويورك: مبادرة الحوار السياسي وآخرون، 2019)، 46-45، الجدول 6.

بدا حينها أن اندلاع الأزمة المالية العالمية كان فرصة سانحة لإعادة صياغة مفهوم التقشف: من برامج التكيف الهيكلي إلى ضبط أوضاع المالية العامة. فعقدت الأمم المتحدة قمة عام 2009 حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، بهدف اتفاق كل دول العالم على مجموعة من السياسات لمواجهة «أسوأ ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير»[9]. تجاهلت القوى العالمية هذا التوجه، مفضلةً العمل من خلال مجموعة العشرين[10] الأكثر شمولية، والتي مثّل اجتماعها في يونيو/حزيران 2010 بداية الدعوة إلى «ضبط مالي داعم للنمو» لمواجهة الأزمة المالية العالمية[11].

إن ضبط أوضاع المالية العامة أو تقويم أوضاع المالية العامة هو ببساطة تقشف بمسمى آخر. وهو يشير إلى سياسات تهدف إلى خفض عجز الموازنة والديون من خلال تدابير مالية، سواءً على صعيد النفقات أو الإيرادات، لتحقيق «المسؤولية المالية واستدامة الدين». على الرغم من إمكانية تحقيق ضبط المالية العامة بوسائل تدريجية، إلا أن التدابير الأكثر شيوعًا تشمل خفض الإنفاق العام، وفرض ضرائب تنازلية، وخفض أو وضع حدود قصوى لفواتير الأجور، وقواعد مالية تحد من الدين والنفقات نسبةً إلى الإيرادات[12].

يجادل مؤيدو التقشف بأن ضبط المالية العامة يُثبّت ديون الاقتصادات، ويعزز الاستدامة المالية، ويعزز ثقة المستثمرين والأسواق المالية الدولية في التصنيف الائتماني للدولة، ولديه القدرة على خفض تكاليف الاقتراض[13]. لكن نظرة سريعة على تجربة الدول الأوروبية التي طبقت إجراءات تقشف صارمة خلال الأزمة المالية كان ينبغي أن تكون صادمة بما فيه الكفاية. فمع خفض ميزانياتها وانكماش اقتصاداتها، ازدادت ديونها، بل لم تتقلص، وارتفعت مدفوعات فوائدها بشكل كبير. فارتفعت نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال من 62% عام 2006 إلى 108% عام 2012، مع ارتفاع الفائدة على سنداتها لأجل عشر سنوات من 4.5% عام 2009 إلى 14.7% عام 2012. وارتفعت نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أيرلندا من 24.8% عام 2007 إلى 106.4% عام 2012، بينما ارتفعت سنداتها لأجل عشر سنوات من 4% عام 2007 إلى 14% عام 2011. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليونان من 106% عام 2007 إلى 170% عام 2012 [14].

كما أن الأدلة الكثيرة على الآثار السلبية الشديدة لضبط أوضاع المالية العامة تتناقض مع هذه الادعاءات، وتُظهر أن التقشف يُعيق، إن لم يكن يُعيق تمامًا، التعافي من الأزمات، بآثاره السلبية المتمثلة في تثبيط النمو، وتقلص الإيرادات الضريبية، وزيادة التفاوت في الدخل، وخفض الأجور، وزيادة البطالة طويلة الأمد، من بين أمور أخرى. وقد ثبت أن التقشف يزيد دخل 10% الاغنى على حساب دخل 80% الأدنى ، وهم الطبقة المتوسطة، الأكثر تضررًا من تخفيضات الأجور وإصلاحات المعاشات التقاعدية، وأصحاب الدخل المحدود، الذين يتحملون آثار تخفيضات الإنفاق على الخدمات العامة، والدعم، وتغطية الحماية الاجتماعية [15].

واستجابةً لكل هذه الانتقادات، ابتكر صندوق النقد الدولي مفهوم «الحدود الدنيا للإنفاق الاجتماعي»، وهو تكرار آخر للتقشف، يدفع الدول أساسًا إلى اعتبار أنواع مختلفة من الإنفاق الاجتماعي بمثابة مقايضات، ويجبرها على الاختيار بينها، وهو أمر لا ينبغي أن يكون عليه الحال، إذ أن الإنفاق في جميع القطاعات ضروري لاستراتيجيات التنمية الوطنية والالتزامات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة [16].

ويُظهر استعراض مكتبي لتقارير صندوق النقد الدولي القطرية أن تدابير التقشف التي تدرسها الحكومات أو تنفذها بالفعل يمكن تصنيفها إلى فئتين: سياسات لخفض الإنفاق وسياسات لزيادة الإيرادات. عادةً ما تندرج تدابير خفض الإنفاق ضمن ستة:

(1) إلغاء أو خفض الدعم على الوقود والطاقة والكهرباء والمنتجات الغذائية ومدخلات الزراعة مثل البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية؛

(2) خفض فاتورة الأجور أو وضع حد أقصى لرواتب العاملين في التعليم والصحة وغيرهما من القطاع العام؛

(3) ترشيد شبكات الأمان الاجتماعي ومزايا الرعاية الاجتماعية من خلال مراجعة الأهلية وزيادة استهداف الفئات الأشد فقرًا؛

(4) إصلاحات المعاشات التقاعدية مثل رفع معدلات الاشتراكات، وتأخير سن التقاعد، وخفض المزايا؛

(5) إصلاحات سوق العمل، وتحديدًا تقييد الحد الأدنى للأجور، والحد من تعديلات الرواتب بما يتناسب مع تكلفة المعيشة، ولامركزية المفاوضات الجماعية، وتخفيف لوائح الفصل، وتمكين العقود المؤقتة/غير التقليدية لتوظيف العمال؛

(6) إصلاحات الرعاية الصحية، في شكل رفع رسوم المرضى وتطبيق تدابير لخفض التكاليف في مراكز الرعاية الصحية العامة.

سياسات التقشف لتعزيز الإيرادات هي:

(7) فرض ضرائب استهلاك جديدة، أو توسيع نطاق الضرائب القائمة بالفعل، على السلع والخدمات، مثل ضرائب القيمة المضافة؛

(8) خصخصة الأصول والخدمات الحكومية؛ و

(9) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص [17].

ثانياً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتقشف

الآثار الاجتماعية السلبية للتقشف متعددة وموثقة جيداً. فقد تأثرت حياة مليارات الأشخاص بشكل سلبي (1) بسبب انخفاض دعم الغذاء والطاقة والزراعة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛ (2) بسبب تخفيضات/وضع حدود قصوى لأجور القطاع العام، مما أدى إلى خسارة كبيرة في الوظائف وإعاقة تقديم الخدمات العامة؛ (3) بسبب انخفاض المعاشات التقاعدية واستحقاقات الضمان الاجتماعي؛ (4) بسبب ترشيد تغطية الحماية الاجتماعية وتضييق نطاقها؛ (5) بسبب خصخصة الخدمات العامة، وكلها عوامل أدت إلى حرمان قطاعات هشة أصلاً من حقوقها؛ (5) بسبب انخفاض أو ركود الأجور وارتفاع معدلات البطالة بسبب تفاقم انعدام الأمن الوظيفي وتفكيك لوائح العمل؛ (6) بسبب التدابير التنازلية لتوليد الإيرادات، مثل ضرائب الاستهلاك، التي أثقلت كاهل دخل الأسر المتاح للتصرف.

تتضافر هذه العوامل جميعها لعرقلة النشاط الاقتصادي وإبطائه، مما يعيق الانتعاش الاقتصادي. حتى كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، أوليفييه بلانشارد، ومراجعة أجراها الصندوق لتصميم البرامج وشروطها، أقرّا بوجود استخفاف كبير بهذه الآثار السلبية، ومبالغة في تقدير النمو في الحسابات المستخدمة لدعم ضبط أوضاع المالية العامة [18].

آثار إلغاء أو خفض الدعم

يؤثر إلغاء أو خفض الدعم على مستلزمات الغذاء والزراعة على الأمن الغذائي بشكل عام، وقد يؤدي تحديدًا إلى (1) تناول الأسر وجبات أقل، وكميات أقل، وأطعمة أقل تغذية، وهو سلوك شائع في الهند وباكستان وبنغلاديش وكمبوديا وكازاخستان ومنغوليا والفلبين وتايلاند وفيتنام وإندونيسيا؛ و(2) انخفاض الإنتاج المحلي، مما يؤدي بدوره إلى تقلب أسعار المواد الغذائية.

إن إلغاء دعم الطاقة وما يترتب عليه من ارتفاع في تكاليف النقل وأسعار منتجات الوقود، مثل الكيروسين، التي تعتمد عليها الأسر ذات الدخل المحدود، قد يؤدي أيضًا إلى انزلاق الاقتصادات في دوامة ارتفاع أسعار السلع، مما يؤدي إلى تراجع الطلب، ويؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ما يؤدي بدوره إلى انخفاض عائدات الضرائب، التي بدورها تُفاقم عجز الموازنة القائم أصلًا. وقد أشعلت هذه التخفيضات في الدعم احتجاجات، كما حدث في الجزائر وبنغلاديش وبوركينا فاسو ومصر والهند والعراق وقيرغيزستان والأردن والمغرب وسوريا وتونس واليمن[19].

آثار خفض أو تحديد سقف لرواتب القطاع العام وترشيد برامج الحماية الاجتماعية

بما أن النفقات المتكررة، مثل رواتب موظفي القطاع العام، تستحوذ عادةً على الجزء الأكبر من ميزانية الحكومة، فإن خفض أو تحديد سقف لرواتب الموظفين يؤدي إلى آثار اجتماعية سلبية كبيرة، أبرزها انخفاض توافر الخدمات العامة و/أو جودتها. كما يؤدي تحديد سقف لفواتير الأجور إلى انكماش عدد العاملين في قطاعي الصحة والتعليم العامين، أو تسريحهم، أو عدم تعديل رواتبهم وفقًا لمعدلات التضخم، وهو ما يُعدّ كارثة تنموية في المناطق التي تعاني من الفقر، حيث يُمكن أن يُحدد تعيين موظف صحي أو مُعلّم مدى وصول مجتمع بأكمله إلى الخدمات الصحية والتعليمية. ويؤدي هذا أيضًا إلى انخفاض الرواتب أو تآكل قيمتها الحقيقية، وتجميد التوظيف. كل هذا يؤثر سلبًا على تقديم الخدمات العامة للسكان [20]. كما يؤدي انخفاض الأجور إلى التغيب عن العمل، وجمع الرسوم غير الرسمية/الفساد، ونقص الموظفين، مما قد يؤدي بدوره إلى إرهاقهم [21].

إن ترشيد البرامج الاجتماعية وزيادة استهدافها للفقراء المدقعين يُقصي معظم الفقراء، الذين يُشكلون في مُعظم البلدان النامية حوالي نصف السكان، وهم أيضًا في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الحكومية. وبالإضافة إلى هذا النقص في التغطية، فإن المزيد من الاستهداف أدى أيضاً إلى تدهور الخدمات العامة وحتى حلها، وعلى عكس وعدها المزعوم بتوفير الميزانية، فإن هذه الخدمات في الواقع أكثر تكلفة وأكثر تعقيداً من الناحية الإدارية [22].

آثار إصلاحات المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والعمل

تُقصي إصلاحات معاشات الشيخوخة، من خلال خفض المعاشات والمزايا، الفئات الضعيفة وتُفاقم الفوارق بين الجنسين، إذ تؤثر هذه الإصلاحات بشكل غير متناسب على النساء، اللاتي يُحتمل أن يُواجهن الفقر في سن الشيخوخة أكثر من الرجال، وبالتالي يعتمدن أكثر على الدعم الحكومي[23]. ومن المتوقع أيضًا أن يحصل المتقاعدون في المستقبل على مزايا أقل [24]. كما تُفاقم إصلاحات المعاشات التقاعدية المدفوعة بالتقشف من انتشار فقر الشيخوخة، وتُضعف أنظمة الضمان الاجتماعي العامة، وتُوسّع نطاق المساعدات الاجتماعية «الرخيصة» المُوجهة للفقراء، بمزايا أقل لا تكفي لضمان أمن الدخل لكبار السن [25].

في الوقت نفسه، تُقصي إصلاحات نظام الرعاية الصحية، مثل زيادة رسوم الخدمات الصحية وتقليص عدد الكوادر الطبية، فئاتٍ من السكان من الرعاية الطبية، أو تُقدم لهم رعايةً طبيةً أقل جودةً، مما يُؤدي إلى نتائج صحية أسوأ. كما تُضيف إصلاحات نظامي التقاعد والرعاية الصحية، المُعتمدة على التقشف، ضغوطًا على دخل الأسر، مما يُجبرها على زيادة مدخراتها الاحتياطية [26].

أما بالنسبة لآثار إصلاحات مرونة سوق العمل، فتُشير الأدلة إلى أنها تُؤدي إلى زعزعة الاستقرار بدلًا من خلق فرص عمل، وتُقلص الدخل المحلي، وفي النهاية، تُؤدي إلى الطلب الكلي، مما يُعيق الانتعاش الاقتصادي [27].

آثار زيادات ضرائب الاستهلاك والخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص

تُؤدي زيادة ضرائب الاستهلاك إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما يُثقل كاهل الأسر الفقيرة والمُستضعفة أصلًا، ويُؤدي إلى تآكل قوتها الشرائية ودخلها، نظرًا لأن هذه الضرائب عادةً ما تكون تنازلية. ويُفاقم هذا الانخفاض في الدخل المتاح للأسر الأكثر فقرًا التفاوتات القائمة. في الوقت نفسه، غالبًا ما تؤدي الخصخصة إلى فقدان الوظائف وخفض أجور العمال، وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وتدني جودة الخدمات بسبب توجه الشركات نحو الربح، وتخلّي الحكومة عن الإيرادات المستقبلية [28].

تُعدّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) من أكثر الطرق تكلفةً لتمويل البنية التحتية والخدمات، نظرًا لارتفاع تكلفتها على الموازنة العامة، ما يدفع المواطنين إلى دفع المزيد، بينما تُحقق الشركات الخاصة أرباحًا مُتراكمة. يكمن الحافز الذي يدفع الحكومات إلى الاستمرار في اختيار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، رغم تكلفتها، في إمكانية تصنيف هذه الشراكات كديون خاصة، وليست ديونًا عامة، وإبقائها خارج الميزانيات العمومية، وهو ما يتماشى تمامًا مع توجيه صندوق النقد الدولي للحكومات بعدم الاقتراض أو زيادة الإنفاق [29].

تأثير التقشف على العمالة

يعمل حوالي نصف العمال في العالم بأجر ورواتب، بينما يعمل 61% منهم، أي ما يُعادل ملياري عامل، في وظائف غير رسمية، ومعظمهم بدون حماية اجتماعية [30]. يعيش حوالي 700 مليون عامل في فقر مدقع أو متوسط حول العالم، وحوالي 200 مليون عامل عاطلون عن العمل. فالتقشف لا يُؤدي إلى نموٍّ مُولِّدٍ للوظائف [31].

على المدى القصير، يُؤدي التقشف إلى انخفاض الدخول وعرقلة الطلب المحلي، مما يُلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي والتوظيف، ويُقوّض في نهاية المطاف جهود الإنعاش. على المدى الطويل، مع استمرار البطالة وفائض الطاقة الإنتاجية، يميل الناتج المُحتمل إلى الانخفاض. كما أن لضبط أوضاع المالية العامة آثارًا ضارة على البطالة قصيرة وطويلة الأجل، وعلى الطلب الخاص، وعلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضرر العاملون بأجر أكثر من العاملين بالربح والريع [32].

لقد تسببت سياسات التقشف في انخفاض مُشاركة القوى العاملة في جميع المناطق، وتراجع مُعدلات التوظيف إلى عدد السكان، وزيادة انعدام الأمن الوظيفي، وتجزئة أسواق العمل مع فجوات كبيرة في الأجور. ففي جوهره، يُقوّض التقشف الحق في العمل من خلال تآكله للحقوق الأساسية الأخرى؛ وتقييده للحد الأدنى للأجور المعيشية؛ وإضعافه للمفاوضة الجماعية؛ ودفعها نحو خفض الحماية الاجتماعية الشاملة [33].

الآثار على النساء والفئات الضعيفة الأخرى

بما أن العديد من النساء يختار العمل في القطاع العام لأنه يوفر فرص عمل لائقة ورسمية أكثر من القطاع الخاص، فإن النساء يتأثرن بشكل خاص بتخفيضات فاتورة الأجور وفرض قيود عليها. وتؤدي أنظمة الضرائب التنازلية إلى رفع أسعار السلع الأساسية، مما قد يزيد الضغط على دخل الأسر المحدود أصلاً. ويمكن أن ينعكس هذا بدوره على النساء اللواتي يبذلن جهداً مضاعفاً لإعالة أسرهن، بالإضافة إلى أعباء الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر [34].

كما أن تخفيضات الميزانية تقلل من الخدمات المقدمة للنساء، مثل برامج الأمهات العازبات، والنساء المعنفات، والرعاية الصحية الإنجابية، وإعانات الأمومة/الطفل. ويؤثر التقشف بشكل غير متناسب على النساء، ليس فقط من خلال تخفيضات الميزانية والبرامج، ولكن أيضاً من خلال زيادة العمل المنزلي وأعمال الرعاية، مما يحول النساء والفتيات عملياً إلى أدوات امتصاص صدمات غير طوعية لتدابير ضبط الأوضاع المالية [35].

بدورها، تتعرض برامج الحماية الاجتماعية التي يتمتع بها المهاجرون واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة لخطر التخفيض أو الترشيد خلال فترات التكيف المالي، مما يؤدي إلى دفع المزيد من الناس إلى براثن الفقر أو البطالة. من المتوقع أن يتأثر كبار السن بشكل أكبر بالتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي وإصلاحات المعاشات التقاعدية في حين يرجح أن يُعاق وصول مجتمع الميم إلى الخدمات بسبب تخفيضات الإنفاق العام [36].

ثالثًا. التقشف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

اتجاهات التقشف والإنفاق العام في المنطقة من عام 2010 إلى عام 2025

يمكن استخلاص مرحلتين متميزتين من أنماط الإنفاق من تحليل توقعات إنفاق الدول منذ عام 2008. المرحلة الأولى، وهي فترة قصيرة من التوسع المالي، تليها المرحلة الثانية وهي فترة طويلة من التقشف المالي [37]. وقد أدت أزمتان رئيسيتان إلى هاتين المرحلتين: الأزمة المالية في عامي 2008 و2009، والأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

في المرحلة الأولى من الأزمة المالية (2008-2009)، عززت معظم الحكومات إنفاقها الإجمالي وأطلقت برامج تحفيز مالي، بناءً على حث صندوق النقد الدولي، لتجنب «سيناريو الكساد الكبير» [38]. وسّعت حينها مائة وتسعة وثلاثون دولة إنفاقها بمعدل زيادة سنوية متوسطها 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي. في المرحلة الثانية، عام 2010، [39] وبعد إنقاذ البنوك، بدأت الحكومات بتقليص هذه البرامج وخفض الإنفاق، بناءً على توجيهات صندوق النقد الدولي، كما يتضح من ورقتي عمل مجلس إدارة الصندوق اللتين أُقِرتا في فبراير 2010، واللتين دعتا إلى ضبط أوضاع المالية العامة [40]. شكّل هذا تحولاً جذرياً، إذ اعتبر الإنفاق الحكومي سبب الأزمة، وصوّر دولة الرفاه الاجتماعي على أنها «عائقٌ لا يُطاق» [41] أمام التعافي من الأزمة، ومأسّس التقشف كمعيارٍ جديد [42].

لقد شهدنا حكوماتٍ تسلك نفس النهج خلال الجائحة، حيث زادت 0%1 حكومة إنفاقها بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، خلال الموجتين الأولى والثانية من جائحة كوفيد-19. وكما هو الحال في التوسع المالي في عامي 2009-2008، وُجّهت حزمة التحفيز الاقتصادي لجائحة كوفيد بشكل رئيسي لدعم قطاع الشركات [43]. ولا تزال المرحلة الثانية تتكشف معالمها حالياً حيث تشير التقديرات إلى أن 143 دولة قد قلصت ميزانياتها في عام 2023 من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

إن مقارنة سريعة للمبالغ التي خصصتها حكومات الدول ذات الدخل المرتفع لدعم القطاع المالي، وحزم التحفيز المالي، وما نتج عنها من زيادة في الدين العام، تُخفي الأولويات الحقيقية لصانعي السياسات المالية العالمية. فقد خُصص ما يقرب من 10 تريليونات دولار أمريكي لإنقاذ القطاع المالي، مقارنةً بـ 2.4 تريليون دولار أمريكي فقط لخطط التحفيز المالي، و٠,24 تريليون دولار أمريكي فقط كمساعدات إنمائية رسمية للدول النامية. انظر الشكل ١. أما بالنسبة لآثاره، فمن المتوقع أن يؤثر التقشف على 6.7 مليار شخص في عام 2023، أي ما يعادل 85% من سكان العالم. ومن المرجح أن تتأثر منطقتا شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا بشدة [44]. انظر الشكلين 2 و3.

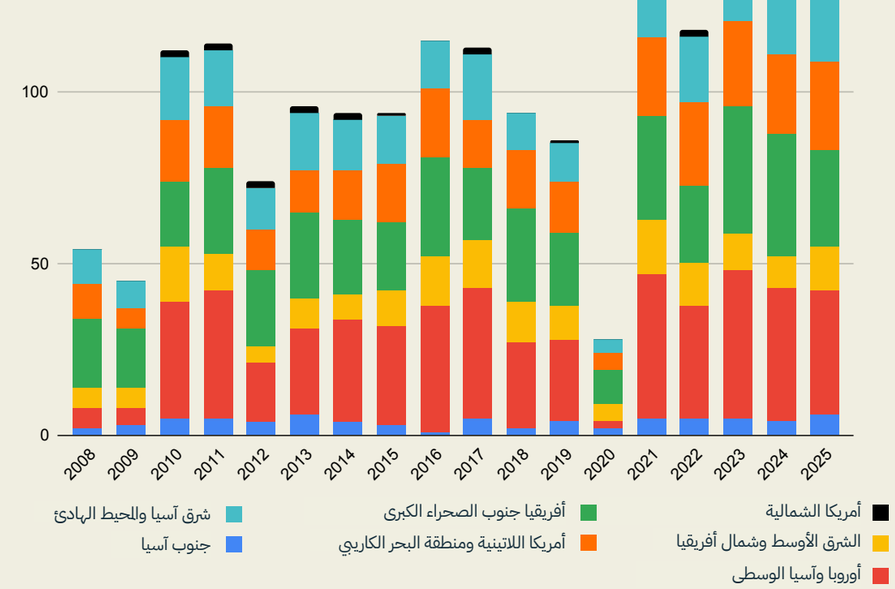

الشكل 1. دعم القطاع المالي/عمليات إنقاذ البنوك، وحزم بتريليونات الدولارات التحفيز المالي، ومساعدات التنمية 2008-2009 (بتريليونات الدولارات الأمريكية)

إيزابيل أورتيز ومائيو كوميزر، التقشف: الوضع الطبيعي الجديد: إجماع واشنطن المتجدد 2010-2024 (نيويورك: مبادرة الحوار السياسي وآخرون، 2019)، 20، الشكل 8.

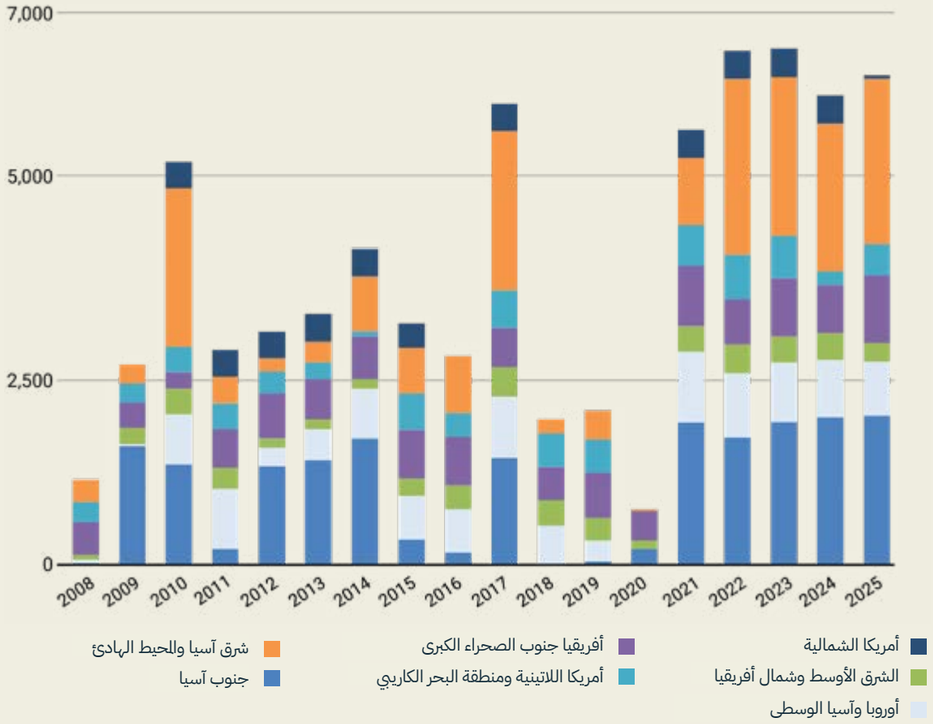

الشكل 2: السكان المتأثرون بخفض الإنفاق العام، 2008-2025 حسب عدد الأشخاص حسب المنطقة

إيزابيل أورتيز ومائيو كوميزر، إنهاء التقشف: تقرير عالي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في الفترة 2025-2022 (نيويورك: مبادرة الحوار السياسي وآخرون، 2022)، 13، الشكل 5.

الشكل 3: عدد البلدان التي تقلص الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2008-2025

إيزابيل أورتيز ومائيو كوميزر، إنهاء التقشف: تقرير عالي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في الفترة 2025-2022 (نيويورك: مبادرة الحوار السياسي وآخرون، 2022)، 11، الشكل 3.

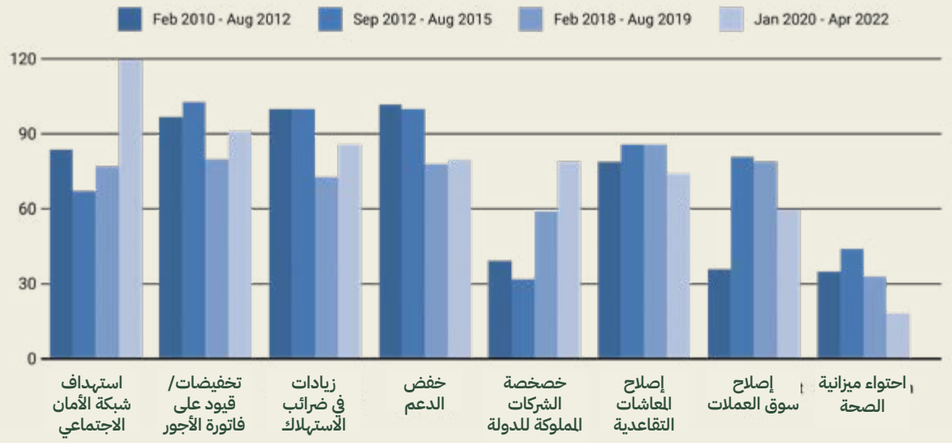

الشكل 4: التدابير التقشفية الرئيسية من عام 2010 إلى عام 2022

إيزابيل أورتيز ومائيو كومينز، إنهاء التقشف: تقرير عالمي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في الفترة 2025-2022 (نيويورك: مبادرة الحوار السياسي وآخرون، 2022)، 21، الشكل 10.

منذ عام 2000، تأثرت 19 دولة من أصل 30 دولة في شرق آسيا والمحيط الهادئ بتخفيضات الإنفاق، بنسبة 92% من السكان كحد أقصى. وتأثرت 37 دولة من أصل 49 دولة في أوروبا وآسيا الوسطى، بنسبة 83% من سكانها كحد أقصى. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تأثرت 16 دولة من أصل 20 دولة، بنسبة 70% من سكانها كحد أقصى. أما في جنوب آسيا، فقد تأثرت 7 دول من أصل 8 دول، بنسبة 97% من سكانها كحد أقصى [45].

(عدد الدول) المنطقة/الدخل	الخصخصة	زيادات ضريبة الاستهلاك	إصلاح الرعاية الصحية	إصلاح العمل استهداف	إصلاح المعاشات التقاعدية	شبكة الأمان الاجتماعي	تخفيضات/ حدود قصوى لفواتير الأجور	تخفيض الدعم
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8	18	2	9	6	10	18	15
أوروبا الشرقية/آسيا الوسطى	11	14	9	12	18	18	17	14
أمريكا اللاتينية/الكاريبي	3	18	2	11	17	13	14	14
الشرق الأوسط وشمال أفريقي	2	9	3	6	5	7	8	10
جنوب آسيا	3	7	0	3	2	5	7	6
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	13	27	6	8	12	15	32	38
الدول النامية	40	93	22	49	60	68	96	97
الدول ذات الدخل المرتفع	15	45	34	40	45	39	34	35
جميع الدول	**55**	**138**	**56**	**89**	**105**	**107**	**130**	**132**

الجدول 2: التدابير التقشفية الرئيسية حسب المنطقة، 2010-2015

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2020-2010 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، 13، الجدول 4.

(عدد الدول) المنطقة/الدخل	خفض ميزانية الصحة	رسوم المستخدمين	خفض مساهمات الضمان الاجتماعي	تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص	إصلاح مرونة العمل	إصلاح المعاشات التقاعدية	خصخصة الشركات المملوكة للدولة	خفض الدعم	ضريبة الاستهلاك ضريبة القيمة المضافة	تخفيضات/ حدود فاتورة الأجور	استهداف الحماية الاجتماعية	الإجمالي
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0	2	6	8	7	9	9	9	12	6	15	**83**
أوروبا الشرقية/آسيا الوسطى	6	5	27	11	21	28	19	18	23	26	38	**222**
أمريكا اللاتينية/الكاريبي	6	5	9	10	11	16	13	14	15	17	20	**136**
الشرق الأوسط وشمال أفريقي	1	4	5	7	10	9	8	9	8	9	12	**82**
جنوب آسيا	0	1	0	3	3	2	4	4	3	5	5	**30**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2	11	0	16	8	9	26	25	24	28	29	**178**
جميع الدول	**16**	**28**	**47**	**55**	**60**	**74**	**79**	**80**	**86**	**91**	**120**	**736**

الجدول 4: تدابير التقشف الرئيسية حسب المنطقة، 2020-2022

إيزابيل أورتيز ومائيو كومينز، التقشف: الوضع الطبيعي الجديد: إجماع واشنطن المتجدد 2024-2010 (نيويورك: مبادرة حوار السياسات وآخرون، 2019)، 2٤، الجدول 4.

في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، كانت إجراءات التعديل الأكثر شيوعًا هي خفض/وضع حد أقصى لفواتير الأجور واستهداف الحماية الاجتماعية من ناحية الإنفاق، وزيادة ضريبة الاستهلاك من ناحية الإيرادات. أما في آسيا الوسطى، فكان إصلاح المعاشات التقاعدية واستهداف شبكات الأمان الاجتماعي هما الإجراءان الأكثر شيوعًا. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فكان الأكثر شيوعًا هو خفض الدعم وإصلاح المعاشات التقاعدية واستهداف شبكات الأمان الاجتماعي، بينما في جنوب آسيا، كان مزيجًا من خفض/وضع حد أقصى لفواتير الأجور، وزيادة ضريبة الاستهلاك، وإصلاحات العمل وخفض الدعم، واستهداف شبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص. انظر الجداول من 2 إلى 4.

إجراءات التقشف في شرق آسيا والمحيط الهادئ [46]

بالنظر إلى الفترة 2012-2015، يمكننا أن نرى أن أبرز إجراءات التقشف هي زيادة ضرائب الاستهلاك (إندونيسيا، لاوس، تايلاند) أو إدخال ضريبة قيمة مضافة جديدة (كيريباتي)، أو تعديلات على ضرائب القيمة المضافة الحالية (جزر مارشال، بالاو، تونغا، توفالو)، أو ضرائب السلع

(عدد الدول) المنطقة/الدخل	إصلاح الرعاية الصحية	الخصخصة	تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص	زيادات ضريبة الاستهلاك	شبكة الأمان الاجتماعي	تخفيض الدعم	إصلاح العمل استهداف	تخفيضات/ حدود قصوى لفواتير الأجور	إصلاح المعاشات التقاعدية
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2	4	6	9	6	6	6	9	5
أوروبا الشرقية/آسيا الوسطى	7	11	8	7	12	8	10	10	14
أمريكا اللاتينية/الكاريبي	3	6	10	11	13	11	12	15	15
الشرق الأوسط وشمال أفريقي	0	2	4	3	6	6	3	4	6
جنوب آسيا	1	3	4	3	4	4	4	1	3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1	13	18	21	19	26	9	22	6
الدول النامية	14	39	50	54	60	61	44	61	49
الدول ذات الدخل المرتفع	19	20	10	19	17	17	35	19	37
جميع الدول	**33**	**59**	**60**	**73**	**77**	**78**	**79**	**80**	**86**

الجدول 3: تدابير التقشف الرئيسية حسب المنطقة، 2019-2018

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2020-2010 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، 13، الجدول 4.

والخدمات (ماليزيا، ميانمار، وتيمور الشرقية). نظرت 13 دولة في خفض الدعم، وبينما ركزت على تخفيضات الدعم لشركات المرافق العامة، شهدت أيضًا عمليات تخفيض لدعم جوز الهند المجفف لمساعدة المزارعين ذوي الدخل المنخفض في كيريباتي، وخفضًا في الدعم المالي لإسكان ذوي الدخل المنخفض في الفلبين.46 في الربع الأول من عام 2021، دعم صندوق النقد الدولي خطط تونغا لإصلاح فاتورة أجور القطاع العام [47]. انظر الجدول 5.

	الخصخصة	زيادات ضريبة الاستهلاك	إصلاح الرعاية الصحية	إصلاح العمل استهداف	إصلاح المعاشات التقاعدية	شبكة الأمان الاجتماعي	تخفيضات/ حدود قصوى لفواتير الأجور	تخفيض الدعم
كمبوديا		●	●	●				
الصين		●		●				
فيجي	●				●	●	●	●
إندونيسيا		●				●	●	●
كيريباتي	●	●					●	●
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		●					●	
ماليزيا		●			●	●	●	●
جزر مارشال								
ميكرونيزيا		●			●		●	●
منغوليا		●			●		●	●
ميانمار	●	●				●	●	●
بالاو	●	●			●		●	●
بابوا غينيا الجديدة								
الفلبين		●						
جزر سليمان								
تايلاند		●						
تيمور الشرقية		●			●			
تونغا		●						
توفالو		●			●	●	●	●
فانواتو		●			●			
فيتنام								
الإجمالي	4	16	6	2	6	5	13	13

الجدول 5: تدابير التقشف في شرق آسيا والمحيط الهادئ، 2012-2015

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2010-2020 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، 17، الجدول 7.

في الجدول 6، حددنا 19 دولة ينبغي مراقبتها في المنطقة الفرعية التي نصحها صندوق النقد الدولي باتخاذ تدابير تقشفية محددة. إن استهداف الحماية الاجتماعية هو الإجراء الأكثر توصية به، حيث تم نصح 15 دولة بتنفيذه، في حين أن خفض فواتير الأجور أو وضع حد أقصى لها هو الإجراء الأقل توصية به، حيث تم نصح ست دول بتنفيذه. لم يُنصح أي بلد بإجراء إصلاحات صحية [48].

	الخصخصة	زيادات ضريبة الاستهلاك	إصلاح الرعاية الصحية	إصلاح العمل	إصلاح المعاشات التقاعدية	استهداف شبكة الأمان الاجتماعي	تخفيضات/ تحديد سقف لفواتير الأجور	خفيض الدعم الحكومي
استراليا	●	● ●				●	●	●
كمبوديا	●	○ ●						●
الصين		● ●	●	●	●	●		
فيجي		● ○	●		●	●		●
إندونيسيا	●	● ●	●			●		●
اليابان		● ●	●	●				●
كوريا		● ○	●	●		●		●
ماليزيا	●	○ ●	●	●		●	●	●
منغوليا	●	○ ●		●	●	●	●	●
ميانمار	●	● ○		●	●	●		
بابوا غينيا الجديدة					●		●	
الفلبين		○ ●		●	●			
ساموا		● ○				●		●
ستغافورة		○ ●						●
جزر سليمان					●			●
تايلاند	●	● ○	●	●				●
تيمور الشرقية	●	● ○						●
فانواتو					●			●
فيتنام	●	● ●			●		●	●

الجدول 6: تدابير التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في شرق آسيا والمحيط الهادئ، 2020-2022

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2010-2020 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، 17، الجدول 7.

التقشف في بؤرة الاهتمام في جزر المحيط الهادئ [49]

يؤدي بُعد المحيط الهادئ الجغرافي والاقتصادي وتعرضه للكوارث الطبيعية إلى ارتفاع تكاليف البنية التحتية، وتكاليف استيراد المعدات الرأسمالية والوقود والسلع الأخرى. وتعاني الدول الجزرية الآن من ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجةً لانقطاع الإمدادات الناجم عن الجائحة والصراع الروسي الأوكراني. كما أن الصدمات الناجمة عن تغير المناخ تزيد من خطورة مستويات ديون المحيط الهادئ.

تُظهر التقارير القطرية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المحيط الهادئ قد ارتفعت من متوسط 32% في عام 2019 إلى 42.2% بعد جائحة كوفيد. وتتراوح نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في فيجي وبالاو بين 70 و80%. وقد دفعت الجائحة، إلى جانب أزمة المناخ المتفاقمة، دول المحيط الهادئ إلى مخاطر أكبر ومستويات أعمق من ضائقة الديون، و «من المرجح أن تؤدي إجراءات التقشف إلى تقويض الانتعاش الاقتصادي للمنطقة».

وفقًا لتحليل استدامة الدين الذي أجراه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن سبع دول جزرية منخفضة الدخل في المحيط الهادئ معرضة لخطر كبير من ضائقة الديون، وهي: كيريباتي، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وتونغا، وتوفالو. أما جزر سليمان، وفانواتو، وتيمور الشرقية، فهي معرضة لخطر متوسط. ويُقيّم ديون فيجي، وناورو، وبالاو على أنها مستدامة، إلا أن بنك التنمية الآسيوي، وهو الدائن الرئيسي للدول الجزرية، قد خفّض تصنيفها الائتماني.

تُعد الصين ثاني أكبر دائن في المنطقة، ولأكثر دول العالم مديونية، وهي تونغا، وساموا، وفانواتو. وقد تدفع هذه المستويات المرتفعة من الديون، بالإضافة إلى العجز التجاري المستمر، حكومات جزر المحيط الهادئ إلى اعتماد تدابير تقشفية لبناء القدرة المالية، مما سيؤدي على الأرجح إلى

تفاقم الفقر وعدم المساواة، وإعاقة الانتعاش في المنطقة. كما يُنظر إلى ضبط أوضاع المالية العامة على أنه يؤثر سلبًا على تحقيق المرونة في مواجهة تغير المناخ. تحتاج دول جزر المحيط الهادئ إلى موارد مالية ضخمة وتمويل طويل الأجل، إلا أن هيكل الدين الحالي لا يلبي احتياجاتها. وقد اقترح صندوق النقد الدولي مؤخرًا اتفاقيات «الدين مقابل حماية الطبيعة» على دول جزر المحيط الهادئ، حيث أصبحت القروض التقليدية غير مستدامة بسبب ارتفاع مستويات الديون في جميع أنحاء المنطقة. وتُعد اتفاقيات «الدين مقابل حماية الطبيعة» ترتيبات تُخفّض بموجبها الدول المقترضة ديونها الخارجية وتُخصّص هذه المدخرات لبناء القدرة على الصمود في مواجهة أزمة المناخ. ورغم أن الكثيرين يعتبرونها حلاً مربحًا للجميع، إلا أنها في نهاية المطاف تُفيد الدائنين الذين يستفيدون من الدين دون أي ضمان حقيقي بإنقاذ الدول من دوامة الاقتراض المتفاقمة، والتي تفاقمت تحديدًا بسبب كونها في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ [50].

وكبديل، يُمكن لدول جزر المحيط الهادئ أن تنظر في الاستفادة من مزاياها في الزراعة والتصنيع لزيادة الإيرادات، ولكن فقط بعد معالجة تحديات مثل ارتفاع تكاليف التشغيل، وتوفير المواد بشكل مستمر، والدعم السياسي اللازم. ويجب على حكومات جزر المحيط الهادئ قيادة العملية نحو الاستدامة المالية طويلة الأجل ورفاهية مجتمعاتها.

إجراءات التقشف في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

تُعدّ تخفيضات/وضع حدود قصوى لفواتير الأجور أكثر إجراءات التقشف شيوعًا في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وقد طبّقت صربيا تخفيضًا بنسبة 10% لأجور القطاع العام، بينما جمّدت مقدونيا أجور القطاع العام والتعيينات الجديدة لتحقيق وُفور في فاتورة الأجور [51]. انظر الجدول 7. في الربع الأول من عام 2021، دعم صندوق النقد الدولي خطط جمهورية قيرغيزستان لإصلاح فاتورة أجور القطاع العام [52].

في الجدول 8، حددنا 4 دول في آسيا الوسطى نصحها صندوق النقد الدولي باتخاذ إجراءات تقشفية محددة. يُعدّ استهداف الحماية الاجتماعية، وخفض الدعم، والخصخصة من أكثر الإجراءات شيوعًا التي تتخذها الدول الأربع، بينما تُعدّ تخفيضات/وضع حدود قصوى لفواتير الأجور، وإصلاحات المعاشات التقاعدية، وإصلاحات العمل من أقلها شيوعًا، حيث اقتصرت كل دولة على دولة واحدة. ولم تُنصَح أي دولة بإجراء إصلاحات صحية [53].

التقشف في بؤرة الاهتمام: كازاخستان [54]

حتى قبل الجائحة، اعتمد الكازاخستانيون على القروض لتلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على الرعاية الصحية والسكن. لكن الأمور ساءت منذ جائحة كوفيد، إذ حلت القروض محل الأجور لدى الكثيرين عند تطبيق إجراءات الإغلاق. وأدى انكماش الأعمال إلى انخفاض الدخل أو البطالة.

بدأت مشكلة ديون البلد عندما حاولت الحكومة الوطنية الحد من التضخم الذي شهدته كازاخستان بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إجراءات تقشفية. أدى ذلك فورًا إلى انخفاض أو ركود في الدخل لا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا. وللتعويض عن انخفاض مستويات المعيشة وضعف نمو الأجور، بدأ استخدام خدمات الإقراض بالتجزئة على نطاق واسع. في منتصف عام 2019، طُبق عفو ائتماني، وإن كانت آثاره محدودة. تضاعف حجم القروض الممنوحة للكازاخستانيين بأكثر من الضعف ليصل إلى أكثر من 17 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2019. وبحلول عام 2020، في ذروة الجائحة، زادت محفظة القروض بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي. من بين 9 ملايين كازاخستاني نشط اقتصاديًا، حصل 7.1 مليون منهم على قروض تتراوح قيمتها بين 2100 و2300 دولار أمريكي.

بعد اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي اختُتمت مؤخرًا، والتي حُددت فيها توجهات الأشهر المقبلة، أعرب جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، عن اعتقاده بأن «الإصلاحات الهيكلية تُتيح الفرصة الأكثر واعدة» لكازاخستان «لتسريع نمو الاقتصاد». وكرر هذا الرأي عندما شارك رؤيته لمستقبل كازاخستان وآسيا الوسطى: «الأولوية يجب أن تكون لتسريع نمو الإصلاحات الهيكلية» [55].

البلد	الخصخصة	زيادات ضريبة الاستهلاك	إصلاح الرعاية الصحية	إصلاح العمل	إصلاح المعاشات التقاعدية	استهداف شبكة الأمان الاجتماعي	تخفيضات/ تحديد سقف لفواتير الأجور	خفيض الدعم الحكومي
أرمينيا				●	●		●	
أذربيجان					●	●	●	
بيلاروسيا					●	●		●
البوسنة	●	●					●	●
بلغاريا						●	●	
جورجيا		●	●		●	●	●	●
المجر		●	●	●	●	●	●	●
كازاخستان				●	●		●	
كوسوفو				●			●	
جمهورية قيرغيزستان		●				●	●	●
مقدونيا				●			●	●
مولدوفا		●	●	●	●	●	●	●
الجبل الأسود	●	●		●	●		●	
رومانيا	●	●	●	●	●	●	●	●
صربيا	●	●		●	●	●	●	●
تركيا			●	●	●	●	●	
أوكرانيا		●	●		●	●	●	●
أوزبكستان								
المجموع	5	9	6	10	13	11	16	10

الجدول 7: تدابير التقشف في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، 2012-2015

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2010-2020 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، المجلد 18، الجدول 8

البلد	تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص	زيادات ضريبة الاستهلاك	إصلاح الرعاية الصحية	إصلاح العمل	إصلاح المعاشات التقاعدية	الخصخصة	تخفيض الدعم	تخفيضات/ حدود لفواتير الأجور	استهداف الحماية الاجتماعية
كازاخستان	●	●		●		●	●		●
جمهورية كيرجيستان		●				●	●	●	●
طاجاكستان						●	●		●
أوزبكستان	●				●	●	●		●
المجموع									

الجدول 8: تدابير التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في آسيا الوسطى، 2020-2022

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2010-2020 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، المجلد 18، الجدول 8

إجراءات التقشف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان خفض الدعم أبرز إجراءات التقشف، حيث تعرضت جميع الدول لضغوط لإصلاح دعمها للطاقة والغذاء. وكانت الجزائر ومصر وإيران والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن من بين الدول التي فكرت في خفض دعم الطاقة وتوفير الوقود بأسعار السوق. بينما كانت مصر والأردن والمغرب من بين الدول التي ناقشت خفض دعم برامج الغذاء [56]. انظر الجدول 9. في الربع الأول من عام 2021، دعم صندوق النقد الدولي خطط الأردن وجورجيا وباكستان وتونس لإصلاح فاتورة أجور القطاع العام، ونصح مصر بتطبيق ضريبة القيمة المضافة أو زيادتها. وقد وضعت كل من مصر والجزائر حدًا أقصى لزيادات أجور القطاع العام، بينما شرع الأردن والمغرب في خفض فاتورة أجورهما. فيما يتعلق بزيادات ضريبة الاستهلاك، خططت مصر لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، واقترحت إيران زيادة الضريبة من 6 إلى 8% بينما نظرت الجزائر في الحد من الإعفاءات الضريبية [57].

في الجدول 10، حددنا 12 دولة في المنطقة الفرعية التي نصحها صندوق النقد الدولي باتخاذ تدابير تقشفية محددة. يُعد استهداف الحماية الاجتماعية الأكثر شيوعًا، حيث نصح صندوق النقد الدولي جميع الدول الـ 12 بذلك، بينما تُعد إصلاحات الرعاية الصحية الأقل شيوعًا، حيث لم يُنصح بتنفيذها سوى مصر [58].

البلد	الخصخصة	زيادات ضريبة الاستهلاك	إصلاح الرعاية الصحية	إصلاح العمل	إصلاح المعاشات التقاعدية	استهداف الحماية الاجتماعية	تخفيضات/ حدود لفواتير الأجور	تخفيض الدعم
الجزائر		●		●			●	●
مصر		●		●			●	●
إيران	●	●		●		●		●
الاردن		●		●	●	●	●	●
لبنان		●	●		●	●		●
المغرب		●		●	●			●
تونس				●	●	●	●	●
اليمن							●	●
المجموع	1	6	1	6	4	4	6	8

الجدول 9: تدابير التقشف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2012-2015

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2010-2020 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، المجلد 18، الجدول 8

end austerity IN ASIA PACIFIC

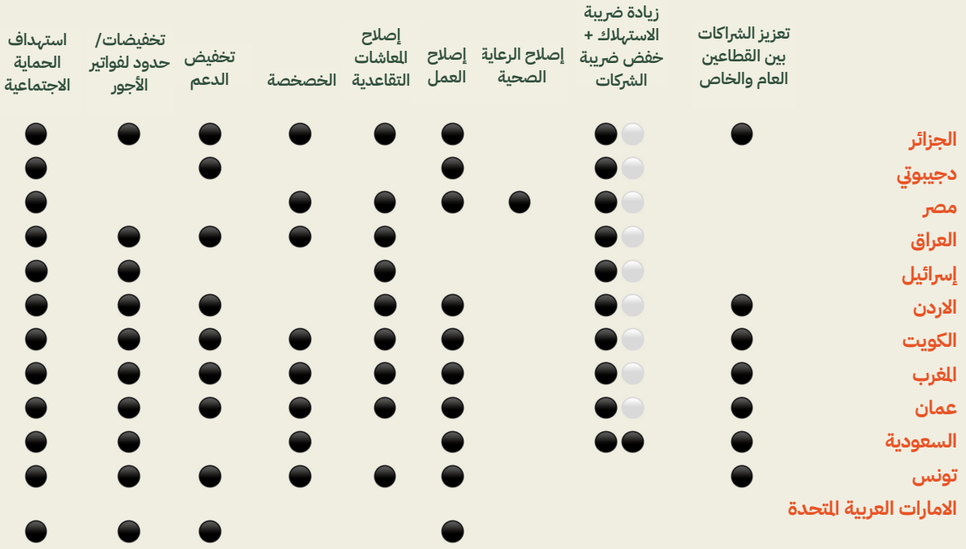

الجدول 10: تدابير التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2020-2022

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2010-2020 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، 20، الجدول 10

التقشف بالتركيز على حالة الأردن [59]

تُظهر الحكومة الأردنية، التي نفذت سلسلة من برامج صندوق النقد الدولي بين عامي 1989 و2004، ثم سلسلة أخرى بدأت عام 2012، فشل رؤية صندوق النقد الدولي ونهجه، حيث أصبحت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى مما كانت عليه عند تطبيق الإصلاحات التي أوصى بها الصندوق. تجاوزت هذه النسبة 97% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، ثم ارتفعت إلى 11% بنهاية عام 2022.

ألغى البرنامج الأول من السلسلة الثانية من البرامج دعم الوقود، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وأثار احتجاجات شعبية، وأدى إلى تضخم بنسبة 5%. أما البرنامج الثاني، فقد أوصى بإلغاء دعم الخبز ورفع ضرائب الدخل والمبيعات، مما أدى أيضًا إلى التضخم، وأدى إلى احتجاجات بلغت ذروتها مع استقالة رئيس الوزراء.

يُعدّ الأردن أيضًا مثالًا مبكرًا على جهود صندوق النقد الدولي للتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية للتقشف، من خلال تطبيق حدود دنيا للإنفاق الاجتماعي، وتقديم تحويلات نقدية مُستهدفة، بدلًا من تحويلات نقدية شاملة. في عام 2019، أطلقت الحكومة برنامجها المُوجّه للتحويلات النقدية، وبعد ثلاث سنوات، لم يصل البرنامج إلا إلى 120 ألف أسرة مستفيدة كحد أقصى. ومع تعداد سكاني يبلغ حوالي 11 مليون نسمة، لم يصل البرنامج إلا إلى 5% من سكان البلاد، أي إلى واحد من كل خمسة أردنيين يعيشون في فقر. ومنذ الجائحة، ارتفعت نسبة الفقر من 15% إلى 20%.

ويواصل أحدث برنامج قروض من صندوق النقد الدولي إجراءات ضبط المالية العامة، ويدعو إلى تجميد التوظيف في القطاع العام باستثناء قطاعي الصحة والتعليم، ويسمح لأصحاب العمل بتخفيض مساهماتهم في الضمان الاجتماعي للموظفين، ويخفض دعم الكهرباء، ويُدخل إصلاحات على تعريفة المياه.

تدابير التقشف في جنوب آسيا

أما في جنوب آسيا، فيُعدّ إصلاح الدعم أهمّ إجراءات التقشف المُتّبعة أو المُعتمدة. وقد قامت بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان وسريلانكا، التي كانت تُقدّم دعمًا كبيرًا للطاقة والغذاء، بتخفيض هذا الدعم من خلال تعديلات على الأسعار والتعريفات، وتخفيضات على شركات الوقود المملوكة للدولة، وشركات المرافق التي تبيع بأسعار مُنظّمة. في غضون ذلك، وفيما يتعلق بخفض/وضع حد أقصى لفواتير الأجور، سعت أفغانستان إلى وضع حد أقصى لفواتير الأجور؛ وأوصت بوتان بتعديلات على أجور القطاع العام؛ واقترحت نيبال تجميد التوظيف؛ وسعت باكستان إلى إصلاح الخدمة المدنية للسيطرة على فاتورة الأجور. وفيما يتعلق بزيادة ضرائب الاستهلاك، خططت سريلانكا لزيادة إيراداتها الضريبية من خلال توسيع نطاق ضريبة القيمة المضافة لتشمل قطاعات أكثر؛ وأرادت بوتان تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإلغاء إعفاءات ضريبة المبيعات على السلع الأساسية؛ وفرضت أفغانستان ضريبة القيمة المضافة في عام 2014؛ وسعت الهند إلى فرض ضريبة على السلع والخدمات في عام 2015. وقد نصح صندوق النقد الدولي كلاً من الهند وبنغلاديش في مناقشات السياسات بتحويل التركيز من دعمهما الغذائي إلى برامج أكثر استهدافًا، مثل التحويلات النقدية المباشرة [60]. انظر الجدول 11. في الربع الأول من عام 2021، نصح صندوق النقد الدولي أفغانستان وباكستان بتطبيق ضريبة القيمة المضافة أو زيادتها [61].

في الجدول 12، حددنا 7 دول في جنوب آسيا ينبغي الانتباه إليها، حيث نصحها صندوق النقد الدولي باتخاذ تدابير تقشفية محددة. يُعدّ استهداف الحماية الاجتماعية وخفض/وضع حد أقصى لفواتير الأجور من أكثر الإجراءات شيوعًا، بينما يُعدّ إصلاح أنظمة التقاعد الأقل شيوعًا. ولم تُنصَح أي دولة بإجراء إصلاحات صحية [62].

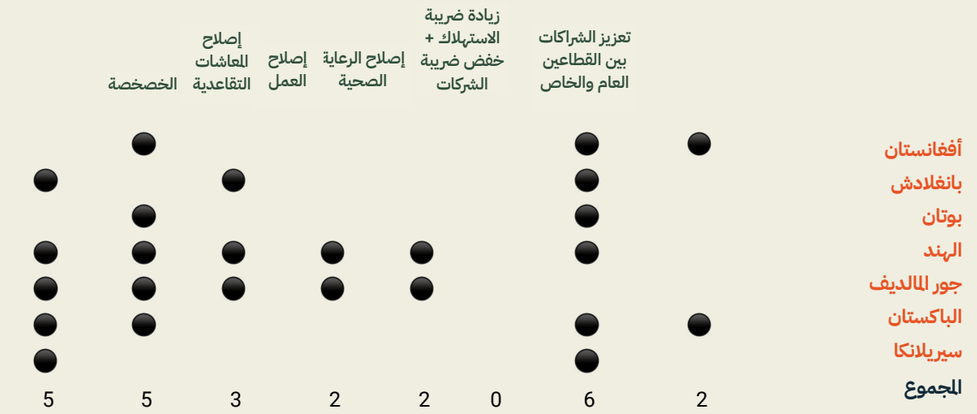

الجدول 11: تدابير التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في جنوب آسيا، 202-2020

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2020-2010 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، 20، الجدول 10

end austerity IN ASIA PACIFIC

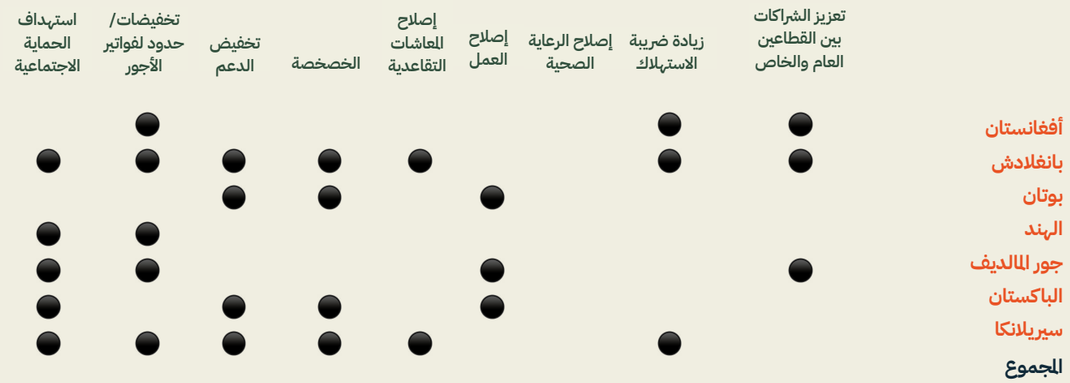

الجدول 12: تدابير التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في جنوب آسيا، 202-2020

إيزابيل أورتيز وآخرون، عقد التكيف: مراجعة لاتجاهات التقشف 2020-2010 في 187 دولة. (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2015)، 20، الجدول 10

سريلانكا في دائرة الضوء: التقشف [63]

تخلفت سريلانكا عن سداد ديونها الخارجية في أبريل 2022، بعد احتجاجات واسعة النطاق على نقص السلع الأساسية كالوقود والأدوية واستقالات حكومية. وهي من أوائل الدول التي أعادت هيكلة ديونها في حقبة ما بعد جائحة كوفيد- 19. يقود صندوق النقد الدولي عملية إعادة هيكلة الديون، وهو مصمم لحماية مصالح الدائنين السابقين والمستثمرين المستقبليين من خلال ضمان استمرار سريلانكا في استخدام ثلث إيراداتها لخدمة الدين الخارجي، إلى جانب إجراءات انكماشية أخرى، مثل رفع أسعار الفائدة ورفع أسعار الوقود والكهرباء، حتى قبل الموافقة على برنامج التعافي الاقتصادي الذي يمتد لأربع سنوات بقيادة صندوق النقد الدولي. أدت هذه الإجراءات إلى تراجع الطلب الإجمالي، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 7.8% في عام 2022 و3.6% في عام 2023، وإفلاس الشركات، واضطرابات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

عندما بدأ برنامج صندوق النقد الدولي في مارس 2023، كان الشرط الرئيسي أن تكون إيرادات سريلانكا أعلى من نفقاتها، في مسعىً لخفض الإنفاق العام المنخفض أصلًا. وتشمل بنود ميزانية سريلانكا لعام 2024 بيع الأراضي الاستراتيجية، وخصخصة البنية التحتية للطاقة والوقود والنقل والخدمات المصرفية والاتصالات، وحتى الشركات العامة التي تحقق أرباحًا حاليًا، مثل شركة سريلانكا للاتصالات. وفي إطار التزامها الصارم بسياسة التقشف المتمثلة في تحميل الطبقة العاملة عبء الديون، رفعت الحكومة ضريبة السلع والخدمات من 8% إلى 18% باعتبارها المحرك الرئيسي لتوليد الموارد، كما رفعت تعريفة الكهرباء، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الكهرباء بشكل حاد وصل إلى 400%. ومع ارتفاع تكلفة المعيشة وتدهور سبل العيش، من المتوقع ظهور آثار سلبية أخرى، منها تفاقم سوء التغذية والتسرب من المدارس وبطالة الشباب. يُعدّ تحديد حدود الإنفاق الاجتماعي جزءًا من برنامج صندوق النقد الدولي، مما يكشف عن أولوياته الحقيقية، إذ يطالب بتخصيص 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى لخدمة الدين، مع تخصيص 0.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لشبكة الأمان الاجتماعي من خلال تحويلات نقدية مُستهدفة غايتها استبدال التغطية الشاملة للمزايا الاجتماعية تدريجيًا. وتتزامن هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية مع أزمة سياسية متفاقمة، قوبلت بإجراءات استبدادية، مثل تأجيل الانتخابات، وعرقلة إقرار قوانين معادية للديمقراطية تتعلق بالإرهاب، وحرية التعبير، وخصخصة التعليم العالي، ومصادرة سبل العيش من قِبَل حكومة لا تتمتع بثقة شعبية واسعة.

في حين تخضع سريلانكا لبرنامج إعادة هيكلة ديونها، الذي يُلحق الضرر بالفعل بالطبقة العاملة، فقد أصبحت أيضًا ساحة معركة بين عمالقة المال الدوليين، مثل الصين والهند، الذين ينتهزون الفرصة للاستحواذ على أصول عامة استراتيجية للبيع، مثل الموانئ وشبكات الكهرباء. يمكن النظر إلى سريلانكا الآن كأحدث نموذج تجريبي لكيفية هيكلة تمويل التنمية بطريقة تُمكّن الدول من الاحتفاظ بزمام القيادة في دفع عجلة التنمية لصالح شعوبها.

رابعًا: الخاتمة

التقشف استراتيجية تتبعها المؤسسات المالية الدولية للحد من القطاع العام وتقليص دولة الرفاه لصالح القطاع الخاص، مع تطبيق نفس إجراءات التقشف على مر السنين، بغض النظر عن السياق أو طبيعة الأزمة. إنها «فكرة اقتصادية زومبي، فقد دحضت مرارًا وتكرارًا، لكنها لا تتوقف عن الظهور» [65].

يُشوّه التقشف صورة الأزمة على أنها أزمة ديون ناجمة بالأساس عن إنفاق الدول المفرط، بينما هو في الواقع، وقبل كل شيء، «أزمة مصرفية مُحوّلة ومُموّهة جيدًا» [66]. إنها تُؤدي إلى نفس النتائج التي يُزعم أنها تحاول تجنبها. لا يُجدي خفض الديون وتعزيز النمو نفعًا، بل يُدار دائمًا في حلقة مفرغة: يُوصف سكان أفقر البلدان بأنهم يعيشون فوق طاقتهم، ويُضطرون إلى دفع الفاتورة بتحويل نسبة كبيرة من دخلهم كمدفوعات لوكالات الإقراض. «التقشف ليس مجرد ثمن لإنقاذ البنوك، بل هو الثمن الذي تريد البنوك أن يدفعه الآخرون» [67].

لكن الأزمات تُمثل دائمًا فرصًا لإعادة النظر في نماذج التنمية وإصلاحها. لقد أثارت الأزمة المزمنة تساؤلات حول نموذج التنمية النيوليبرالي القائم على التحرير والخصخصة وإلغاء القيود، حيث يكون المستفيدون الأكبر هم المستثمرون الدوليون على حساب العمال والفقراء. ومنذ ذلك الحين، انحرفت العديد من البلدان عن إجماع واشنطن نحو سياسات بديلة تدعمها أجندة الأمم المتحدة للتنمية، والتي تغطي مجالات تتراوح من التنمية المستدامة والتمويل إلى الإدماج الاجتماعي والتوظيف. كما أعادت الأزمة توجيه صانعي السياسات في آسيا من نماذج النمو القائمة على التصدير إلى استراتيجيات التعافي كثيفة العمالة التي تُركز على بناء الأسواق المحلية وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية [68].

يُعدّ إجماع الأمم المتحدة بشأن التنمية للجميع بديلاً عن التقشف، ويتمحور حول تعظيم الحكومات للفرص المتاحة لتوسيع نطاق توليد موارد التمويل: (1) إعادة تخصيص النفقات العامة، (2) زيادة الإيرادات الضريبية، (3) القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، (4) إدارة الديون عن طريق الاقتراض أو إعادة هيكلة الديون القائمة، و(5) توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات المساهمة في الحماية الاجتماعية. انظر الجدول 13 [69].

التوصيات

للحكومات الوطنية

إعادة تخصيص النفقات العامة بدلاً من خفضها - إذا دعت الحاجة إلى تقليص الإنفاق، يمكن للحكومات استبدال الدعم الدفاعي ودعم الشركات، ومنع الفساد وسوء إدارة الأموال العامة لتمويل الخدمات العامة. أعادت تايلاند تخصيص الأموال من الإنفاق العسكري إلى الخدمات الصحية الشاملة، بينما ألغت كوستاريكا جيشها ووجهت الأموال إلى الإنفاق على البيئة والصحة والتعليم.

زيادة الإيرادات الضريبية التصاعدية - توليد الموارد من خلال فرض ضرائب على أرباح الشركات، والثروات الشخصية، والممتلكات، واستخراج الموارد الطبيعية، والسلع الكمالية، والواردات/الصادرات، وغيرها من الإعفاءات/التخفيضات الضريبية للشركات الكبرى، والحد من تفاقم مستويات عدم المساواة من خلال تحميل فئات الدخل الأكثر ثراءً النصيب الأكبر. وتماشيًا مع مقترح لجنة الأمم المتحدة للمساءلة المالية والشفافية والنزاهة، يُوصى بفرض حد أدنى لمعدل ضريبة الشركات لا يقل عن 25%.

القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة - يتعين على الحكومات اتخاذ إجراءات صارمة ضد غسل الأموال، والرشوة، والتهرب الضريبي، وغيرها من الجرائم التي تحرم الحكومات من الإيرادات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تهرب كميات هائلة من الموارد المالية بشكل غير قانوني من البلدان النامية سنويًا.

إعادة هيكلة/إلغاء الديون القائمة - إذا كانت شرعية الدين موضع شك، وعندما تُمس مدفوعات خدمة الدين بحقوق الإنسان وتُعيق التنمية، فقد يُلغى أو يُرفض تخفيض الدين أو إلغاؤه. هناك خمسة خيارات رئيسية متاحة للحكومات: (1) تخفيف/إلغاء الديون بشكل كامل، (2) إعادة التفاوض على الديون، (3) مبادلة/تحويل الديون، (4) التنصل من الديون، و(5) التخلف عن السداد.

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي وإيرادات المساهمة - ينبغي للحكومات الاستثمار في الحماية الاجتماعية الشاملة بدلاً من ترشيدها. ينبغي زيادة مساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي إلى مستويات كافية، والشروع

في تحصيل مساهمات جديدة لتوسيع نطاق التغطية. ينبغي على من خفضوا/تنازلوا عن مساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي لدعم الشركات/المؤسسات أن يتراجعوا عن سياساتهم بسرعة. المساعدة في تخفيف عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والقروض الناشئة عن تكاليف الأمومة وتربية الأطفال والعنف المنزلي. توسيع نطاق التحويلات الشاملة لتوفير الدعم الفوري للفئات السكانية الضعيفة مثل الأسر التي لديها أطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

التركيز على التعافي المتحور حول الإنسان من خلال سياسات إعادة التوزيع مثل الرعاية الصحية والتعليم المجاني والعالي الجودة والشامل، والحماية الاجتماعية الشاملة. الاستثمار، ليس بشكل مؤقت فحسب، بل بطريقة مستدامة، في التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات العامة لتعزيز التنمية البشرية وزيادة الإنتاجية والحد من التفاوت.

تيسير الحوارات الوطنية لمناقشة أي تخفيضات في الميزانية علنًا، واستكشاف جميع خيارات الحيز المالي الممكنة، وبلورة الإرادة السياسية والتوافق على أفضل مزيج من السياسات العامة قبل إقرارها وتنفيذها، والتفاوض على الاتفاقيات بشفافية مع مراعاة مساهمات النقابات العمالية واتحادات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتجنب الاضطرابات والصراعات الأهلية. تيسير الحوار بين النقابات وأصحاب العمل لصياغة سياسات سوق العمل التي تحقق تآزرًا إيجابيًا بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإيجاد توازن بين ضمان استدامة النشاط الاقتصادي وتحقيق نتائج اجتماعية إيجابية.

بدلًا من خفض أو وضع حد أقصى للأجور، **ينبغي زيادة عدد العاملين في القطاع العام وتوفير رواتب كافية وفي الوقت المناسب لهم، ممن يقدمون خدمات اجتماعية أساسية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وإمدادات المياه والصرف الصحي والنقل، لعامة السكان.** تعزيز حماية العمال لضمان أجور معيشية، وأماكن عمل آمنة ومنتجة، وحقوق العمال، والأمن الوظيفي. المساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على العمال في الاقتصاد غير الرسمي وحمايتهم من خلال تزويدهم بعقود عمل وظروف عمل لائقة. الاستثمار في خلق فرص العمل في القطاعات الصديقة للمناخ، والبنية التحتية المستدامة، واقتصاد الرعاية.

دعم الزراعة المستدامة وبدائل الطاقة بدلاً من خفض الدعم، لضمان أن تكون تكاليف الغذاء والنقل والطاقة في متناول الجميع وبأسعار معقولة.

أعطاء الأولوية للنصائح المقدمة من منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي وإصلاحات العمل، ومن منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن الصحة، ومن اليونسكو واليونيسيف بشأن التعليم، لأن المؤسسات المالية الدولية تفتقر إلى الخبرة في السياسات الاجتماعية، وينبغي أن يقتصر نطاق توصياتها على خيارات التمويل والحيز المالي لتمكين الحماية الاجتماعية الشاملة والصحة والتعليم.

للمجتمع المدني والمنظمات الشعبية

نجح المجتمع المدني في تحدي وإلغاء إجراءات التقشف التي صُممت سراً من قِبل تكنوقراطيين حكوميين. ضغطت شعوب في أكثر من 100 دولة على الحكومات، عقب المظاهرات والاحتجاجات، لإعادة الدعم كما في بوليفيا والإكوادور ونيجيريا؛ وألغت زيادات الضرائب على السلع الأساسية، كما في بوركينا فاسو والكاميرون وساحل العاج، وألغت زيادات رسوم المياه في أيرلندا. وأعلنت المحاكم في لاتفيا ورومانيا والبرتغال أن التخفيضات غير قانونية وغير دستورية، وأعادت العمل بالمزايا الاجتماعية. انظر الشكل 5.

تعزيز الخطاب العام والنقاشات البرلمانية حول إنهاء التقشف، والتعبير عن مطالب إيجابية لتعافي الشعب، وإدراجها في جدول الأعمال الانتخابي.

الدعوة إلى حوار اجتماعي وطني عام. التفاوض والاتفاق على سياسات مثلى من خلال الحوار الاجتماعي الوطني مع الحكومات والنقابات العمالية واتحاد أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني.

الضغط من أجل المشاركة الكاملة والرقابة المشتركة، مثل منح النقابات العمالية مقعدًا في مجالس إدارة المعاشات التقاعدية.

السعي إلى تحمل المسؤولية القانونية والتعويضات من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، إذ يمكن مساءلتهما عن التواطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهك حقوق الإنسان في نهاية المطاف.

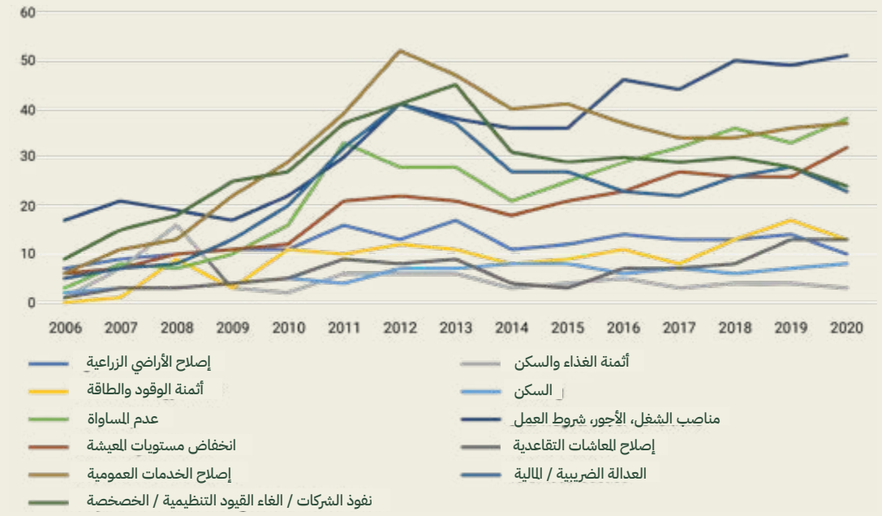

الشكل 5. الاحتجاجات المناهضة للتقشف في 101 دولة، 2006-2020 حسب عدد الاحتجاجات سنويًا

إيزابيل أورتيز وماثيو كومينز، إنهاء التقشف: تقرير عالمي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في الفترة 2025-2022 (نيويورك: مبادرة الحوار السياسي وآخرون، 2022)، 66، الشكل 13.

للمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة

إجراء ونشر تقييم للآثار الاجتماعية لمقترحات السياسات قبل الموافقة عليها، لضمان فعاليتها في تيسير التعافي الاقتصادي وتعزيز حقوق الإنسان.

مساعدة الحكومات على إعادة هيكلة ديونها، ودعم إلغاء جميع مدفوعات ديون البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل المستحقة خلال الجائحة وحتى بعدها، إذا لزم الأمر.

تشجيع البلدان على زيادة الإنفاق الاجتماعي، كإجراء دائم لضمان خدمات عامة عالية الجودة وشاملة ومجانية؛ وضمان أن توازن السياسات الاجتماعية بعناية بين الاستدامة والإنصاف أو كفاية المزايا؛ وتحديد حدود الإنفاق الاجتماعي بدقة، بما في ذلك تحديد أهداف محددة، لحماية جميع الإنفاق الاجتماعي وغيره من الإنفاق ذي الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الدولية.

تنسيق العمل السياسي على المستوى العالمي لتعزيز النمو المولّد للوظائف، واستقرار الأسواق المالية، ودعم أجندة التنمية القائمة على ملكية البلدان لاستراتيجيات التنمية الوطنية التي تدمج السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي تعالج القضايا النظامية، مثل التأثير المتفاوت للعولمة وعدم المساواة بين البلدان وداخلها. تمكين الأطر التي تعزز السلام ومنع الصراعات والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

end austerity IN ASIA PACIFIC

إجماع واشنطن، ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين	إجماع الأمم المتحدة: التنمية للجميع
1. الانضباط المالي وخفض الإنفاق	الاستثمارات العامة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية؛ توسيع الحيز المالي للحكومات
2. توجيه النفقات العامة، مثل الإعانات (باستثناء الدفاع والقطاع المالي)، لدعم النمو الاقتصادي مع بعض النفقات الموجهة لصالح الفقراء.	إعادة توجيه النفقات التنازلية فقط، مثل الدفاع أو الإعانات، إلى الشركات الكبرى.
3. الإصلاح الضريبي، وتوسيع ضرائب الاستهلاك واسعة النطاق وتقليل بعضها الآخر	فرض الضرائب لأغراض التنمية، مع الاهتمام بإعادة التوزيع اللازمة.
4. تحرير القطاع المالي	تسخير التمويل لخدمة نمو الاقتصاد الحقيقي، ووضع تنظيم مناسب، وضوابط رأسمالية انتقائية لتجنب التقلبات المالية.
5. تحرير التجارة والنمو القائم على التصدير	عدم إعطاء الأولوية للتجارة الحرة، ووضع سياسة صناعية/تكنولوجية لدعم نمو الصناعة المحلية المولدة للعمالة قبل تحرير التجارة (الانتقائي) بموجب اتفاقيات عالمية مناسبة.نفس الشيء
6. الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.	الاستثمار الأجنبي المباشر مع نقل المعرفة، والضرائب المناسبة، وظروف العمل اللائقة، بما في ذلك سلاسل التوريد العالمية.نفس الشيء
7. الخصخصة وتعزيز القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. (مُوَصَّف بالكفاءة)	خدمات عامة للجميع؛ خدمات خاصة تكميلية لذوي الدخل المرتفع
8. تحرير القطاع العام	تنظيم كافٍ
9. ضمان حقوق الملكية	ضمان حقوق الإنسان وغيرها من الحقوق والمعايير
10. تقليص دور الدولة (الذي يُجسّد كمصدر لانعدام الكفاءة والفساد، مما يُزاحم القطاع الخاص)	بناء قدرات الدولة لتعزيز التنمية والنمو والإنصاف من خلال الترويج الفعال لسياسات التنمية
11. أسواق عمل مرنة	أجندة عمل لائق
12. استقلال البنوك المركزية واستهداف التضخم	إطار اقتصادي كلي مُيسّر؛ استهداف التوظيف بدلاً من التركيز الحصري على استهداف التضخم
13. شبكات أمان اجتماعي دنيا	أنظمة حماية اجتماعية للجميع بمستويات استحقاقات مناسبة
14. برامج مُستهدفة للحد من الفقر وقروض صغيرة	سياسات شاملة للجميع
15. إصلاح المعاشات التقاعدية، بما في ذلك الخصخصة	حماية اجتماعية شاملة، وأنظمة معاشات تقاعدية مستدامة وعادلة بمزايا مناسبة
16. تسويق الخدمات الاجتماعية، واسترداد التكاليف، ورسوم الاستخدام (سياسات اجتماعية دنيا)	يجب أن ينصب التركيز على توسيع نطاق تغطية الخدمات عالية الجودة، وضمان تقديمها للجميع
17. إيلاء اهتمام خاص لعدم المساواة، والمساواة بين الجنسين، والفئات السكانية الضعيفة	حوار وطني مع النقابات العمالية، وأصحاب العمل، ومنظمات المجتمع المدني الممثلة، والبرلمانات؛ لضمان استجابة السياسات لجميع المواطنين، بمن فيهم النساء والفئات الاجتماعية الأخرى. تمكين الناس من خلال الحقوق والمعايير. بناء التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي

الجدول 13. إجماع واشنطن مقابل أجندة التنمية لإجماع الأمم المتحدة

إيزابيل أورتيز وماثيو كومينز، التقشف: الوضع الطبيعي الجديد: إجماع واشنطن متجدد 2024-2010 (نيويورك: مبادرة حوار السياسات وآخرون، 2019)، 49، الجدول 8

end
austerity
IN ASIA PACIFIC

هوامش

1. Alberto Alesina, Carlo A. Favero, and Francesco Giavazzi, Austerity, 2019, https://doi.org/10.2307/j.ctvc77f4b
2. Alberto Alesina et al., “Austerity and Elections,” IMF Working Paper 2021, no. 121 (April 1, 2021): 1, https://doi.org/10.5089/9781513573724.001.
3. James Midgley, “Austerity Versus Stimulus: Theoretical Perspectives and Policy Implications,” Journal of Sociology and Social Welfare 41, no. 2 (January 1, 2014), https://doi.org/10.15453/0191-5096.3948.
4. Dennis Kelleher et al., The Cost of the Wall-Street Caused Financial Collapse and Ongoing Economic Crisis Is More Than $12.8 Trillion (Washington DC: Better Markets, 2012).
5. Mark Blyth, Austerity: The History of A Dangerous Idea (Oxford: Oxford University Press, 2013).
6. Isabel Ortiz and Matthew Cummins, Austerity: The New Normal A Renewed Washington Consensus 2010-2024 (New York: Initiative for Policy Dialogue et al., 2019).
7. Ibid.
8. World Bank, World Development Report 2008: Agriculture for Development (Washington DC: World Bank, 2008).
9. United Nations. 2009a. Report of the Commission of Experts of the President of the United Nations General Assembly on Reforms of the International Monetary and Financial System (New York: United Nations, 2009).
10. Ortiz and Cummins, Austerity: The New Normal.
11. Blyth, Austerity: The History of A Dangerous Idea.
12. Ortiz and Cummins, Austerity: The New Normal.
13. Nona Tamale, Adding Fuel to Fire: How IMF demands for austerity will drive up inequality worldwide (Oxford: Oxfam International, 2021)
14. Blyth, Austerity: The History of A Dangerous Idea.
15. Tamale, Adding Fuel to Fire.
16. Isabel Ortiz and Matthew Cummins, End Austerity: Global Report on Budget Cuts and Harmful Social Reforms in 2022-25 (New York: Initiative for Policy Dialogue et al., 2022).
17. Ibid.
18. Olivier Blanchard and Daniel Liegh, Growth forecast errors and fiscal multipliers, IMF Working Paper (Washington DC, International Monetary Fund, 2013); IMF, 2018 Review of Program Design and Conditionality (Washington DC: International Monetary Fund, 2019)
19. Ortiz and Cummins, End Austerity.
20. Ortiz and Cummins, Austerity: the New Normal
21. Ortiz and Cummins, End Austerity.
22. Ibid.
23. UN WOMEN, Progress of the world’s women 2015-2016: Transforming economies, realizing rights (New York: UNWOMEN, 2015)
24. ITUC, Adequacy and Sustainability of Pensions in the Context of Demographic Ageing. (Brussels: International Trade Union Confederation, 2019).
25. Ortiz and Cummins, Austerity: the New Normal.
26. Ibid.
27. Rolph van der Hoeven, “Labor Markets Trends, Financial Globalization and the current crisis in Developing Countries,” UNDESA Working Paper No. 99 (New York: United Nations, 2010).
28. Ortiz and Cummins, Austerity: the New Normal.
29. Ibid.
30. ILO, World Social Protection Report 2017-19 (Geneva: International Labour Organization, 2017)
31. Ortiz and Cummins, Austerity: the New Normal.
32. Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori, Expansionary austerity: New international evidence, IMF Working Paper No. 11/158 (Washington DC: International Monetary Fund, 2011); Laurence Ball, Daniel Leigh, and Prakash Loungani, “Painful Medicine”, in Finance & Development, Vol. 48, No. 3. (Washington DC: International Monetary Fund, 2011)
33. Ortiz and Cummins, End Austerity.
34. Tamale, Adding Fuel to Fire.
35. Ortiz and Cummins, End Austerity.
36. Ibid.
37. Isabel Ortiz et al., The Decade of Adjustment: A Review of Austerity Trends 2010-2020 in 187 Countries. (Geneva: International Labor Organization, 2015).
38. Olivier Blanchard, Economic Counselor and Director, IMF Research Department, IMF Survey Magazine, December 29, 2008.
39. Ortiz et al., The Decade of Adjustment.
40. Ortiz and Cummins, Austerity: the New Normal.
41. Ortiz et al., The Decade of Adjustment.
42. Ortiz and Cummins, Austerity: the New Normal.
43. Ortiz and Cummins, End Austerity.
44. Ibid.
45. Ortiz et al., The Decade of Adjustment; Ortiz and Cummins, Austerity: the New Normal; Ortiz and Cummins, End Austerity.
46. Ortiz et al., The Decade of Adjustment.
47. Tamale, Adding Fuel to Fire.
48. Ortiz and Cummins, End Austerity.
49. Keshmeer Makun, “The Pacific’s spiraling debt – and what governments can do about it,” July 11, 2022, https://360info.org/the-pacifics-spiralling-debt-and-what-governments-can-do-about-it/
50. Lewis Jackson, “Pacific Islands nations should consider debt-for-nature deals to lower borrowing costs, IMF says,” Reuters, February 27, 2024
51. Ortiz et al., The Decade of Adjustment.
52. Tamale, Adding Fuel to Fire.
53. Ortiz and Cummins, End Austerity.
54. Ortiz et al., The Decade of Adjustment.
55. Dmitriy Mazorenko, Dariya Zheniskhan and Almas Kaisar, “Kazakhstan is caught in a vicious cycle of debt. The pandemic has only made it worse,” June 16, 2021, https://www.opendemocracy.net/en/odr/kazakhstan-caught-vicious-cycle-debt-pandemic-has-only-made-it-worse/
56. Assel Nussupova, “Economic insights: the IMF’s role in steering Kazakhstan and Central Asia’s development, Daryo, April 22, 2024
57. Ortiz et al., The Decade of Adjustment.
58. Tamale, Adding Fuel to Fire.
59. Ortiz and Cummins, End Austerity.
60. Brian Stauffer, Bandage on a Bullet Wound: IMF Social Spending Floors and the COVID-19 Pandemic, (New York: Human Rights Watch, 2023)
61. Ortiz et al., The Decade of Adjustment.
62. Tamale, Adding Fuel to Fire.
63. Ortiz and Cummins, End Austerity.
64. Ahiran Kadiramar, “Austerity, dispossession and injustice: Facets of the debt crisis in Sri Lanka,” Daily FT, April 25, 2024, https://www.ft.lk/columns/Austerity-dispossession-and-injustice-Facets-of-the-debt-crisis-in-Sri-Lanka/4-761004; Dushni Weerakoon, “Sri Lanka needs a cautious growth trajectory,” East Asia Forum, April 23, 2024, https://eastasiaforum.org/2024/04/23/sri-lanka-needs-a-cautious-growth-trajectory/
65. Ortiz and Cummins, End Austerity.
66. Blyth, Austerity: The History of A Dangerous Idea.
67. Ibid.
68. Blyth, Austerity: The History of A Dangerous Idea.
69. Ortiz and Cummins, End Austerity.

نشـــرته

The Reality of Aid ASIA PACIFIC

واقع المساعدات - أمانة آسيا والمحيط الهادئ
3/F IBON Center
114 Timog Avenue
Quezon City 1103
الفلبين

الهاتف: 632+ 927 7060 إلى 62 loc 201
الفاكس: 632+ 927 6981
الموقع الإلكتروني : www.realityofaid.org
فيسبوك : facebook.com/ROAsiapacific
X : @realityofaidAP

الإصدار الرقمي: مايو 2024
المطبوع: أبريل 2025

إنهاء التقشف في آسيا والمحيط الهادئ

للتعليقات والاقتراحات، أرسل بريدًا إلكترونيًا إلى
endausterity@realityofaid.org
امسح رمز الاستجابة السريعة لعرض موقع الحملة

امسح رمز الاستجابة السريعة
لعرض موقع الحملة

end austerity IN ASIA PACIFIC